القائمة المشتركة: التحوّلات في التمثيل، والفاعليّة الأدائيّة

سليم بريك *

تناقش المقالة الحاليّة أنّ الكنيست هو ساحة سياسيّة ثانويّة وبالغة المحدوديّة من حيث القوّة والتأثير، شأنه في ذلك شأن الكثير من البرلمانات في العالم الديمقراطيّ، ولا سيّما في الأنظمة التي تتّبع النظام البرلمانيّ. علاوة على ذلك، التمثيل العربيّ في الكنيست معطّل أو هو رمزيٌّ في أحسن الحالات. من هنا، لا يتبقّى سوى السعي إلى تنجيع الأداء على مستوى الإنجازات اليوميّة، وحلّ المشكلات وتحقيق المكاسب العينيّة (على مستوى "الميكرو") لا أكثر.

الفرضيّة الأساسيّة الأولى[التي نطرحها هنا] هينّ القائمة المشتركة ستُمكّن من ترقية مكانة الأقلّيّة الفلسطينيّة في الكنيست، لأنّها الكتلة الثالثة من حيث عدد النوّاب. الفرضيّة الثانية هي أنّ قدرة تأثير النوّاب العرب على السياسة الإسرائيليّة وعلى الرأي العامّ الإسرائيليّ محدودة جدًّا، ولذا يُستحسن التركيز على العمل الفعّال في الأطر التي تخترق الحدود [المرسومة سلفًا]، كي تتجسّد فاعليّة ومكاسب النوّاب عبر تدويل ضائقة وهموم الأقلّيّة الفلسطينيّة. كل ذلك يتمّ من خلال الاستغلال الناجع لحقيقة أنّ القائمة المشتركة هي كتلة برلمانيّة ذات وزن، ولا يمكن تجاهلها، وكذلك عبر استغلال الحصانة البرلمانيّة (التي ما انفكّت تتآكل في العَقد الأخير كما ظهر -على سبيل المثال- في قضيّة النائب السابق سعيد نفّاع) لغرض التوجّه إلى المؤسّسات الدوليّة، وإلى الدول الديمقراطيّة، كي تسهم في تحسين ورفع مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل.

إقامة القائمة المشتركة:

رفع نسبة الحسم إلى 3.25% (ما يعادل أربعة نوّاب برلمان) كان السبب وراء إقامة القائمة المشتركة، لأنّ خطر عدم تجاوز هذه النسبة بات ملموسًا بالنسبة لبعض القوائم العربيّة. في انتخابات الكنيست التاسع عشر، حصلت القائمة العربيّة الموحدة- الحركة العربيّة للتغيير على 3.65% من أصوات الناخبين؛ وحصلت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على 2.99%، والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ على 2.65% من مجموع الأصوات. الحركة العربيّة للتغيير لم تشارك في الانتخابات البرلمانيّة لوحدها قَطّ حتّى اليوم. وعليه فقد كان من شأن رفع نسبة الحسم أن يهدّد بإخفاق ثلاث قوائم في اجتياز نسبة الحسم، وهي: الحركة العربيّة للتغيير؛ والتجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الذي كان من المؤكّد أنّه ليس ثمّة احتمال أن تتجاوز قائمته نسبة الحسم، ولذا كانَ (التجمّع) أكبرَ دعاة إقامة القائمة المشتركة؛ والجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة التي كان توجُّهها فاترًا تجاه إقامة "المشتركة" على الرغم من خطر سقوطها هي كذلك بسبب ملامسة مكاسبها لحدود نسبة الحسم، وكذلك بسبب الوهن الهيكليّ الذي أَلَمّ بها مؤخَّرًا لأسباب انتخابيّة لا مجال لتناولها في هذا السياق، ولا سيّما بعد هزيمتها المدوّية في جولة الإعادة لانتخابات الرئاسة في مدينة الناصرة في شهر شباط عام 2014.

استطلاعات الرأي المختلفة أظهرت على نحوٍ قاطع أنّ الجمهور العربيّ يرغب في تشكيل قائمة عربيّة مشتركة تعمل على تعزيز تمثيله السياسيّ، وأظهر استعدادًا لزيادة نسبة التصويت في صفوفه إذا تشكّلت قائمة كهذه. على الرغم من ذلك، لم تبدُ الأحزاب متحمّسة لخطوة كهذه لأسباب أيديولوجيّة مفهومة، ولأسباب شخصيّة مختلفة.

على الرغم من أنّ رفع نسبة الحسم قد أُقِرّ في ربيع العام 2014، لم تَرَ القائمة المشتركة النورَ إلّا قبل الانتخابات بفترة وجيزة، وذلك لأسباب عدّة، من بينها عَقْد الأمل أن تصدّق المحكمة العليا على الالتماسات القضائيّة لتقليص نسبة الحسم، على الرغم من أنّ الأمر غير قابل للتنفيذ من الناحية التشريعيّة وإنْ صادقت العليا عليه، وكذلك الإعلان عن إجراء انتخابات مبكّرة في تشرين الثاني من العام 2014. واصلت القوائم العربيّة التشاحن في ما بينها ضاربة بالإرادة الشعبيّة العامّة عُرْض الحائط. كانت عمليّة تشكيل القائمة معقّدة ومُضنية وسيزيفيّة: هل سيجري تشكيل قائمة واحدة أم اثنتين؟ وهل تُشكَّل قائمة تجسّد القدرات الانتخابيّة الكامنة أم تُصوِّر الوضع القائم كما هو؟ ثمّة ما يدعو للاعتقاد أنّ القرارين اللذين اتُّخِذا في نهاية الأمر لم يكونا صائبين. لحقت بكلّ هذه الصعوبات اعتبارات شخصيّة صبّت الزيت على النار، وجعلت الأزمة تتفاقم، ووضعت مزيدًا من العراقيل أمام عمليّة تشكيل القائمة. الصعوبات المتزايدة في تشكيل القائمة دفعت إلى إقامة لجنة وفاق انكبّت مَهمّتها على تشكيل تركيبة القائمة، وتكوّنت من شخصيّات جماهيريّة لها وزنها وإسهاماتها الكبيرة في عديد المجالات، لكن بعضها يفتقر للخبرة في الشؤون الحزبيّة والانتخابيّة، وعليه لم تتمكّن من استشراف السلوكيّات السياسيّة والانتخابيّة بعد تشكيل القائمة.

لا أقصد بما أكتب هنا تغطية تاريخ تشكيل القائمة المشتركة، وإنّما أودّ السعي في عجالة لتحليل مَكامن ضعفها التي سأقسمها إلى عوامل خارجيّة وأخرى داخليّة.

عوامل خارجيّة:

1. القائمة المشتركة تمثّل حوالي 80% من المصوّتين العرب في إسرائيل وهي الإطار الوحيد الذي يوفّر تمثيلًا جوهريًّا وفاعلًا للجمهور العربيّ. علاوة على ذلك، تزخر هذه القائمة بمرشّحين أكْفاء تَفُوق قدراتُهم وكفاءاتُهم قدرات وكفاءات جميع المرشّحين في القوائم الأخرى. على الرغم من ذلك، سيُتّهم هؤلاء أنّهم يتبنّون أَجِنْدة سياسيّة انعزاليّة، ويرفضون الانخراط في نضالات برلمانيّة مع أحزاب أخرى.

2. يمكن التقدير أنّه كلّما تعاظمت القوّة الانتخابيّة للأقليّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وكلما تحلّى تمثيلهم بمزيد من الفعّاليّة والحِراك، فسيؤدّي الأمر إلى تعزُّز توجُّهين اثنين وهما: الإقصاء ونزع الشرعيّة عن الصوت الفلسطينيّ ومحاولة لجمه. بعد انتخابات الكنيست التاسع عشر، أعلن يائير لابيد رفضه للشراكة مع من أسماهم "الزعبيّين" (أو "الزّعابِبة" -وقالها بالإنجليزيّة بصيغة الجمع لاسم عائلة النائبة حنين الزعبي)، وزايدَ عليه رئيس الحكومة نتنياهو في تصريحاته العنصريّة والإقصائيّة في يوم الانتخابات الأخيرة، ناهيك عن الجهات العنصريّة التي اكتسبت مزيدًا من الأهمّيّة وصعّدت من حدّة تصريحاتها، أمثال إيفيغدور ليبرمان ونفتالي بينيت. التوجّه الثاني هو محاولة تعزيز قوّة الصوت اليهوديّ نحو اقتراح منح الإسرائيليّين الذين يسكنون خارج البلاد حقَّ التصويت -على سبيل المثال.

3. باستثناء حزب "ميرتس"، لا ترى أيّ قائمة في الكنيست بالقائمة المشتركة شريكة لها. "المعسكر الصهيونيّ" ذو النزعة الأمنيّة يرى العرب من منظور "المشكلة الديمغرافيّة"، ويقول إنّهم ليسوا شركاء بل هم واقع مفروض. هذا الوضع

يعزّز هامشيّة القائمة المشتركة، وقد ظهر الأمر جليًّا في عمليّة الإدراج في لجان الكنيست المختلفة، على الرغم من الإنجاز التاريخيّ الذي تَمَثَّل في تعيين النائبة عايدة توما- سليمان رئيسة لإحداها.

عوامل داخليّة:

1. وَقْعُه المخاض العسير لولادة القائمة المشتركة ما زال قائمًا، ويتسبب في توتّرات خفيّة بين الأحزاب طَوال الوقت. من المهمّ أن نشير هنا أنّ كلّ إطار تنظيميّ يستوجب ممارسة سياسيّة تنظيميّة علنيّة تعزّز نجاعته وتجعل حوافز الشركاء معروفة ومفهومة. زد على ذلك أنّ المستوى التنظيميّ الجيّد والتنسيق بين الأجسام المختلفة يشكّلان شرطين أساسيّين وضروريّين لنجاح المنظّمة أيًّا كان نوعها. على القائمة المشتركة أن تعمل على معالجة هاتين المسألتين، وأن توضّح لنفسها وللجمهور وُجْهتَها. الإحساس الذي يغذّيه البعض بأنّ هذه القائمة مؤقّتة (قدّم عدد من النواب العرب مشاريع قانون لإعادة نسبة الحسم إلى 2%) هدّام للغاية؛ فالجسم الذي لا يوضّح أنّه عازم على الاستمرار والبقاء لا يستطيع تحقيق غاياته.

2. 54% من النوّاب العرب الذين وصلوا إلى الكنيست هذه المرّة لا خبرة لهم بالعمل البرلمانيّ، وخبرة 15% منهم محدودة للغاية، وهو ما يصعّب عمل القائمة في بداية طريقها، وعليه تدعو الحاجة إلى عدم التشتُّت، وإلى التمحور في قضايا معيّنة. الانتخابات التمهيديّة الداخليّة التي بدأت في الكنيست الـ 12 أصابت أعضاء الكنيست بحمّى طرح مشاريع قانون على الكنيست. عندما قمت بمراجعة نشاط أعضاء الكنيست في القائمة المشتركة، تفاجأت من عدد مشاريع القوانين الكثير الذي قدّمه بعضهم، وقام بعضهم بإخضاع عشرات مشاريع القوانين التي قدّمها سابقوهم لمبدأ الاستمراريّة. هذا النوع من النشاط غير مُجْدٍ بتاتًا، ولا يُفضي إلى نتائج ملموسة . من الحريّ بنواب المشتركة أن يصبّوا اهتمامهم على العمل داخل الهيئة العامّة وفي اللجان الفرعيّة بدل تقديم مشاريع قانون لن يصدّق الكنيست عليها في أيّ حال من الأحوال (منذ الدورة الثانية عشرة للكنيست، بلغ معدّل مشاريع القانون الفرديّة (غير الحكوميّة) نحو 5,000 في الدورة الواحدة، ولا يتعدّى عدد التي يُقبل منها 150 مشروع قانون)

3. توخّي المهنيّة في اختيار المساعدين البرلمانيّين والمستشارين: تعلّمت من تجربتي الماضية في العمل مستشارًا برلمانيًّا أهمّيّة دراية المساعد أو المستشار بالعمل البرلمانيّ وفهمه للغة وسائل الأعلام وخباياها، ودرايته باللغة العبريّة دراية عالية. على المساعد البرلمانيّ أن يملك ناصية إدارة الجوانب التقنيّة للعمل، وإدارة المكتب بدرجة عالية من الحِرَفيّة.

يبدو، بحسب تركيبة الكنيست، أنّ تأثير القائمة المشتركة لن يكون مركزيًّا (على العكس من تصريحات أيمن عودة المتكرّرة خلال المعركة الانتخابيّة أنّ القائمة ستشكّل كتلة مانعة -وهي تصريحات لم يكن لها ما يسندها، بل وساعدت نتنياهو في سعيه لرفع نسبة التصويت لصالح الليكود). المعارضة في الكنيست ليست متجانسة، وبعض مركّباتها يُقْصي العرب ("ييش عتيد")، وبعضها يعاديهم ("يسرائيل بيتينو")، ولذا من المتوقّع أن تنحصر مكاسبها في القضايا اليوميّة أو العينيّة. لا شكّ أنّ تعيين شخصيّة نسويّة وملتزمة لرئاسة لجنة المساواة الجندريّة (بين الجنسين) هو تغيُّر نوعيّ، ويُشيع الكثير من الآمال (ولا سيّما أنّها من النساء الناشطات، والتزامها تجاه هذه المبادئ والقضايا بالغ العمق)، لكنّه يفرض تحدّيات في الاتّجاه المعاكس: والمقصود هو التوتّر داخل القائمة بينها وبين الجناح المتديّن.

النشاط المركزيّ (والأكثر فاعليّةً) الذي يمكن للقائمة أن تقوم به هو استغلال حقيقة أنّها الكتلة الثالثة في الكنيست، كي تعمل على تدويل قضيّة الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. قد يكون الأمر مُجْديًا جدًّا في هذه الفترة التي تُسلّط فيها

الأنظار في الدول الغربيّة، ولا سيّما الولايات المتّحدة الأمريكيّة، على الحكومة الحاليّة. التمييز ضدّ الفلسطينيّين يشبه إلى مدى بعيدٍ التمييزَ الذي يعاني منه الأمريكيّون الذين من أصل أفريقيّ، ولذا من المهمّ استغلال هذه الوضعيّة. من نافل القول ذكْرُ أنّ الكنيست والرأي العامّ الإسرائيليّ لا يشكّلان عنوان التغيير الجوهريّ في مكانة العرب في البلاد، على الرغم من المخاطر والتهديدات التي تتربّص بالفلسطينيّين من هذه الحكومة، وهي الأكثر يمينيّة من بين الحكومات التي حكمت في إسرائيل على الإطلاق. الرأي العامّ الإسرائيليّ يجنح في غالبيّته نحو اليمين، ويدعم إقصاء الفلسطينيّين. لذا ينبغي استغلال العضويّة في الكنيست بغية التوجُّه إلى الجهات الدوليّة، نحو البرلمانات الأوروبيّة والمنظّمات والأجسام غير الحكوميّة -كاليونسكو وغيرها-، إضافة إلى التوجّه إلى السفارات والتواصل مع الضيوف رفيعي المستوى الذين يزورون إسرائيل؛ فرئيس القائمة التي تضمّ 13 نائبًا سيُستَقبل من قِبل هؤلاء بسهولة أكبر من ذي قبل. حريٌّ بأعضاء المشتركة أن يشجّعوا كذلك العمل الشعبيّ (**grassroots**) الذي يصبّ في هذا الاتّجاه، نحو المؤسّسات الأكاديميّة وغيرها.

عمل النواب العرب في اللجان قد يكون ذا جدوى إذا توافر أحد الشرطين التاليين على الأقلّ: إذا حدّدوا هم بأنفسهم جدول العمل (أي أن يكون رئيس اللجنة عربيًّا)، أو أنّ العرب يملكون قدرة الحسم خلال التصويت على القرارات المختلفة. هذا الوضع قائم في لجنة المساواة بين الجنسين فقط. في الظروف الحاليّة، لا يمكن للعمل في اللجان أن يوفّر نواتج تُذْكَر في كلّ ما يتعلّق برسم السياسات، فكم بالأحرى في نواتج تتعلّق بالإستراتيجيّات. على سبيل المثال، تُظهر مراجعة سجلّات لجنة التربية والتعليم في الدورة التاسعة عشرة للكنيست أنّ تمثيل العرب في هذه اللجنة كان كبيرًا جدًّا، وأنّ رئيس اللجنة كان من المناصرين لقضاياهم. على الرغم من ذلك، ليس في الإمكان الإشارة إلى أيّ مكسب حقيقيّ واحد أو ناتج ملموس واحد في مجال رسم السياسات حقّقه العرب في تلك الدورة.

ما تبقّى هو بعض الأدوات البرلمانيّة قليلة الشأن، نحو "اقتراح لجدول الأعمال" وَ "الاستجواب"، وتلك آليّات أوّليّة وتأثيرها شديد المحدوديّة. لا نقصد بهذا الكلام تشجيع النوّاب على العزوف عن استخدام هذه الأدوات، بل نرمي إلى توضيح أفقها المسدود فقط. لا شكّ أنّ المساهمة الأساسيّة للنوّاب العرب تتمثّل في التوجّه إلى تلك القِطاعات والشرائح التي تزيد احتمالات تفاعلها وتواصلها مع قضايا وهموم الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل وبناء الشراكات معها. احتمال العثور على قِطاعات كهذه في صفوف الجمهور الإسرائيليّ بالغ الضآلة، والفائدة المرجوّة من ذلك لا تبعث على كثير من التفاؤل.".

*** سليم بريك هو طالب للقب الثالث في جامعة حيفا، ومحاضر في العلوم السياسيّة في الجامعة المفتوحة.**